

الخصوصية والآفاق المستقبلية للقطاع العام و الخاص في ظل التنمية الاقتصادية

بوزار صفية جامعة الجزائر 3

ملخص : تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الإستراتيجية التي تبوأته الموضوعات الخصوصية في اقتصاديات العالم خلال العشرين سنة الماضية ،لما لها من دور فعال لإعادة هيكلة اقتصاديات الدول لتتماشى مع اقتصاديات السوق الحر ، باعتبارها ركناً أساسياً من أركان التحرر الاقتصادي الذي تطالب به المؤسسات الدولية، وقد لجأت الكثير من دول العالم إلى خصخصة اقتصادياتها استجابة لمطالب تلك المؤسسات ،

الكلمات المفتاح : الخصوصية، التعديل الهيكلي، اقتصاد السوق

تمهيد

يشهد العالم تحولات وتغيرات كبيرة تكمن في التحوّل السريع إلى اقتصاد السوق و ما يرافقه من تحرر في الأنشطة الاقتصادية، وقد مست هذه التحولات العديد من دول العالم على رأسها الدول النامية التي تبنت النظام الاقتصادي الموجه .

تهدف هذه التحولات التي مسّت مختلف هياكل اقتصاديات الدول النامية إلى الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتطوير دور القطاع الخاص مع التدرج في نقل ملكية القطاع العمومي إلى القطاع الخاص.

وتعتبر الخصوصية وسيلة اعتمدتها العديد من الدول الصناعية كفرنسا، بريطانيا، إيطاليا و إسبانيا لتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق التخلي على العديد من المؤسسات العمومية للقطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية . كم اعتمدت عليها العديد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية و آسيا و أفريقيا و من ضمنها الدول العربية ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها .

و إذا تطلّعنا إلى المستقبل ، فان جميع هذه الدول تواجه تحديات مماثلة إلى حد كبير بالرغم من تفاوت درجاتها و من بين هذه التحديات نجد : كيفية تدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإسراع في الإصلاحات الهيكلية وتعميقها و التشجيع على زيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي من أجل تعزيز المنافسة و النمو تحت قيد توفير الحماية اللازمة للفئات الأكثر تضررا .

1-الدعوة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في العالم

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي مسّت الدول الرأسمالية، بينت أن الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي جاء بها الاقتصادي « جون ماينارد كينز » بعد دراسته لظاهرة الكساد التي استفحلت في الفترة (1929-1934) من أن الاقتصاد الوطني يمكن أن يتوازن في مستوى أقل بشكل واضح من مستوى الاستخدام الكامل لكل الموارد المتاحة في حدود التقنية السائدة في فترة معينة، و إذا علمنا أن هناك أسواق احتكارية، واحتكار القلّة و المنافسة الاحتكارية (1) حيث كانت الأسواق في تلك الفترة يغلب عليها طابع المنافسة الاحتكارية حيث تكون الكفاءة هنا دون المستوى الأمثل، لأننا لو تمسكنا بالنظرية الكلاسيكية الحديثة، فالوضع الأمثل هو ظروف المنافسة الكاملة، وكلما ابتعدنا عن المنافسة الكاملة تكون النتائج دون المستوى الأمثل « فالتسليم بأن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد فلا بدّ أن تحدد ماهية السوق و طبيعته و كيف يعمل هذا السوق و هل سيحقق التخصيص الأمثل للموارد أم لا »(2).

مكّن عجز نظرية "كينز" من ظهور أفكار جديدة تعتبر امتدادا لأفكار المدرسة النيوكلاسيكية، محاولة العودة إلى الرأسمالية في أصولها الأولى أيام نشأتها في القرن الثامن عشر ميلادي(3)، هذه الأفكار مثلتها المدرسة النقدية المعروفة بمدرسة شيكاغو و التي يتزعمها الاقتصادي "ملتون فردمان"، حيث نادت ب :

1. الحرية الاقتصادية و ترك المبادرة لآليات السوق .
 2. الاهتمام باقتصاد العرض لتحريك آليات النظام الاقتصادي .
 3. تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و الكف عن تنشيط الطلب الفعّال .
 4. التركيز على دور النقود في تفسير وعلاج مشاكل النظام الاقتصادي للدول الرأسمالية .
- وقد نجحت الدول الرأسمالية حتى أواخر السبعينيات في تفادي حدّة التقلبات الدورية أين شهدت لأول مرة ظاهرة الركود التضخمي stagflation، وامتاز الغرب في تفسير هذه الظاهرة و هذا حتى أن جاءت التغيرات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية اثر انتخاب Ronald Reagan رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية والتي روجّ لها الاقتصاديون « باقتصاديات جانب العرض » و كان محتوى دعوتهم هو أن العرض يبقى المحرك الأساسي للاقتصاد. ولأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار و بالتالي زيادة فرص العمل ولا خوف من أن زيادة الإنتاج يمكن أن تعمّق الركود لأن كل إنتاج مصحوب بالضرورة بزيادة في الدخل و بذلك تتحول إلى زيادة في الطلب و بالتالي يحدث انتعاش للاقتصاد كله. و تجسّدت هذه السياسة على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، وهذا بتجميد المبادرة الفردية وتقديس المؤسسات الخاصة و إقامة دراسة خاصة لتعليم الشباب و زرع فيهم روح وأساليب المبادرة الفردية و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة .

كما أصبح في واقعنا الحالي عبارات إعادة الهيكلة، الخصخصة، التحوّل إلى اقتصاد السوق من أكثر العبارات شيوعا في الاقتصاديات المعاصرة، ترى فيها العديد من الدول بأنها عمليات ضرورية تهدف إلى تقليص الاختلالات الهيكلية(4) المتمثلة أساسا في عجز الميزانية العامة للدولة، عجز الميزان الجاري و

انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة، ارتفاع نسبة البطالة و كذا نسبة التضخم، كذلك تدهور أسعار صرف العملات الأجنبية، اختلالات في القطاع المصرفي و قطاع التجارة، ارتفاع حجم الديون الخارجية و تزايد أعبائها، انخفاض مستوى الإنتاجية في المؤسسات العمومية، عدم صلاحية النظام الضريبي وتخلّفه، وتؤدي هذه الاختلالات في مجموعها إلى تدني مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

مما يتضح أن التصحيح وإعادة الهيكلة أصبحت عملية لا بد منها في اقتصاديات الدول النامية، فلم يكن أمام هذه الدول للخروج من أزمة الركود إلا بالرهان على مجموعة خيارات منها (5) :

✓ تحرير التجارة الدولية للسلع و الخدمات بأسعار اقتصادية من دون دعم صريح أو مستتر قد تلجأ إليه السياسات الحكومية

✓ إضفاء طابع حر على تنقل رؤوس الأموال في ظل خريطة جديدة لتقسيم العمل الدولي .
وتقضي الخطوط الانسيابية للخريطة بإزالة كل الحواجز الاعتراضية التي تصدر بها الحكومات حرية حركة رؤوس الأموال المحلية من خلال سيطرتها على الاستثمارات داخل القطاع العمومي .

1-1 المؤسسات المالية الدولية و الدعوة إلى الخصوصية

في الغالب فرضت الخصوصية على الدول النامية من قبل الجهات الدولية الممولة كشرط من شروط تقديم القروض و المساعدات، لا سيما ضمن ما يسمى بتمويل برامج التصحيح الهيكلي من طرف البنك و صندوق النقد الدوليين.

تعتبر مؤسسات التمويل الدولية ضالعة في عملية حث الدول النامية على تصفية القطاع العام، هذا من خلال ما قالته ماري « شاردي » وهي خبيرة دولية تعمل في البنك الدولي، وفي هذا الصدد :
« إن تصفية المؤسسات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطاً من شروط الإقراض لأغراض التكييف الهيكلي، على غرار ما حدث في بورندي و ملاوي و باناما و تايلنديا . و في دول متنوعة الأوضاع مثل الكونغو ، جامايكا ، الفلبين وتركيا ، دعم البنك الاستعدادات الجارية لبرامج نقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، ويساعد في تحديد المشترين المحليين لهذه المؤسسات، كما يساعد في عمليات البيع. وفي دول إفريقية متعددة يقوم البنك بتدبير الأرصدة التي سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلي للمؤسسات العامة من الحصول على قروض لإصلاح أوضاع هذه المؤسسات » (6).

« إن ما يطالب به الغرب وحتى المنظمات المالية الدولية دول العالم الثالث هو اقتصاد سوق من نوع يختفي فيه دور الدولة في التنمية وهذا حتى لا يكون عقبة في سبيل سيطرة رأس المال الأجنبي أو فرض أنماط استهلاك لا تتفق مع الإمكانيات الاقتصادية للدولة » (7). وقد تخيل البعض أن بيع القطاع العمومي للقطاع الخاص من شأنه أن يخفف مشكلة أعباء الموازنات الحكومية فضلاً عما أثير من مقترحات حول مبادلة الديون بالمشاركة مع الاستثمارات، فالكثير من المؤسسات الدولية رأت في التحول إلى القطاع الخاص ذريعة للحد من المساعدات الإنمائية الميسرة مع تشجيع الاستثمار المباشر و زيادة انسياب الأموال غير المنشئة للمؤسسة على حد ما قيل (8).

1-1-1 المديونية الخارجية و خصوصية القطاع العام

تعاين الكثير من الدول النامية مشكلة المديونية الخارجية، وأنها لا تستطيع أن تنمو وهي مثقلة بأعباء خدمات الديون الضخمة التي هي على عاتقها. إذ يتعين أن تؤخذ موارد كثيرة للغاية من أجل سدّ الفائدة على المبالغ المقرضة، بحيث لا يبقى إلا القليل من المداخل لإعادة استثماره .

في الحقيقة انه لا يوجد شركة أجنبية مستعدة للاستثمار في دول لا يمكن فيها نقل أموالها إلى الخارج عندما تريد ذلك، ومادامت هناك ديون ضخمة معلقة بعد تورط معظم الدول النامية في الاستدانة الخارجية، وبعد بلوغ الأزمة ذروتها وبعد التعثر في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، وبعدما ترسّخ في ذهن الدائنين عدم قدرة هذه الدول على الوفاء بديونها في المدى القصير أو المتوسط . « وظهر مؤخرا اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في الدول المدينة، أي مقايضة الديون بحقوق الملكية في المؤسسات التي تملكها الدولة وهو اتجاه يؤسس نظريته إلى مشكلة المديونية على أنها مشكلة إفلاس وليس نقص سيولة. ومن المعلوم أن حالة نقص السيولة مختلف عن حالة الإفلاس، ذلك أن نقص السيولة ينشأ عندما يصبح البلد المقترض عاجز مؤقتا عن كسب أو اقتراض نقد أجنبي كاف للوفاء بمستحقّات خدمة دينه » (9) لأن أسعار الفائدة نفسها قد ارتفعت بشكل غير متوقع .

1-1-2 السياسات الاقتصادية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي

انفجرت أزمة الديون المصرفية سنة 1982، ففي هذا العام توقفت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية مثل المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، في دفع أعباء ديونها الخارجية التي تمثل الديون المصرفية الجزء الأكبر منها. وحدثت ضجة كبيرة بين صفوف المؤسسات المالية العالمية، وبالذات البنوك الأمريكية التي كانت في ذلك الوقت الدائن الأول والأكبر لهذه الدول. إن توقف هذه الدول عن الدفع كان يهدد إفلاس تلك البنوك، خاصة وأن القروض التي منحتها تلك البنوك لهذه الدول تفوق رأسمالها. و لقد تمّ احتواء هذه الأزمة من خلال تقديم المزيد من القروض لتلك الدول والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية.

و كان تقديم هذه المساعدات مشروطا بأن تقبل هذه الدول المدينة برنامجا للتكيف الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والذي هو بمثابة جملة من الإجراءات الاقتصادية الهادفة إلى الوصول إلى بعض من الأهداف الاقتصادية الكلية الذي كان أهمها هو التصحيح وإحكام السيطرة على الاختلالات الماكر واقتصادية والهيكلية بالشكل الذي يضمن تحقيق نمو اقتصادي دائم و هذا في ظل وضعية مساعدة وملائمة لميزان المدفوعات في الأجل المتوسطة .

من المحاور الأساسية لبرامج التصحيح الهيكلي خوصصة القطاع العام و الذي تدور انشغالاته حول (10) : إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات و الاستغلال الزراعي للدولة من جهة، وتوجيه الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى. فالعجز الهيكلي المزمن الذي أصاب المؤسسات الحكومية وتراكم ديونها يشكل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة وعامل من عوامل تغذية المنحى التضخمي، و بالتالي بيع هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص سيخفف على الدولة ثقل العبء وينعش

ماليتها العامة من خلال ما تجلبه عملية البيع من موارد مالية معتبرة، الشيء الذي يسمح بالتقليل من المديونية الداخلية والخارجية. من أجل ذلك يوصي الصندوق استبدال قوى السوق مكان التوجيهات الحكومية، كما في قائمة هذه السياسات الموضحة على الجدول التالي :

جدول رقم (4) : السياسات الاقتصادية المعمول بها في 94 برنامجا يدعمها FMI

السياسات	عدد البرامج	% من مجموع البرامج
تحرير و إصلاح نظام سعر الصرف	52	55
الحد من توسيع الاعتمادات	92	98
تدابير لتعبئة الإذخارات الداخلية	51	54
تدابير مؤثرة على الأجور و الأسعار	82	88
تدابير التكيف البنوية	70	74
إصلاح إدارة الضرائب	52	55
إعادة تنظيم ضريبة الدخل الشخصية	43	46
تدابير مؤثرة على ضرائب الشركات	32	34
ضرائب داخلية على السلع و الخدمات	69	73
رسوم الاستيراد	54	57
رسوم التصدير	23	24
قيود على نفقات الحكومات المركزية و الوظيفية	4	4
الحد من إنفاق الحكومات المركزية الجاري	86	91
الحد من الأجور و المعاشات	59	63
الحد من نفقات رؤوس الأموال و القروض	56	60
تحسين إدارة الإنفاق	40	43
الحد من الإعانات أو تخطيطها	39	41
اختصار التحويلات الجارية للمؤسسات العامة غير المالية	26	28
سياسات الديون الخارجية	86	91

المصدر : مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي مارس 1986 ص 34

2- سياسات الخصوصية و توسيع برنامج قاعدة الملكية الخاصة

بعد انتهاء بلدان كثيرة استراتيجيات التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، و ما صاحبها من قيود إدارية و إجرائية للقطاع العمومي في إطار بسط نفوذه مختلف الأنشطة الاقتصادية، فقد أعطيت تلك الاستراتيجيات سلبات كثيرة كان لها أثرها المباشر في حدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في تلك البلدان، و من خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات ظهر القطاع العام بأدوار رائدة في الاستثمار برؤوس أموال كبيرة في وقت كان فيه القطاع الخاص عاجزا عن تأدية الدور ذاته طوال ثلاث سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية . لكن مع بداية أزمة المحروقات خلال الثمانينيات، و ما سبقه من تراجع كبير في العوائد المالية من العملة الصعبة لهذه البلدان، ترك آثاره في الخطط التنموية الطموحة جدا للبلدان النامية

بشكل عام، و الدول المنتجة للبترول بشكل خاص، فتراجعت أوجه الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية بصورة واضحة مما أدى إلى ضرورة إحداث تغييرات هيكلية في مختلف الأنشطة الاقتصادية لكل دولة. و قد تمحورت هذه التغييرات في عملية مزج للسياسات المالية والاقتصادية و إتاحة الفرصة إلى القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد تمّ اعتبار خيار الخصوصية هو العلاج الصحيح والعملي للسلبات التي واجهتها ولا تزال تواجهها إلى يومنا هذا وذلك من أجل تحسين كفاءة وإدارة و تسيير المؤسسات الإنتاجية العمومية وإعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الخاص الذي يعمل بشكل أفضل طبقا لمبادئ و قواعد اقتصاد السوق.

1-2 : مبررات سياسات الإصلاح الاقتصادي

ضمن عمليات التصحيح لمختلف الأنشطة الاقتصادية تقوم الدول النامية بصفة بإجراء عمليات إصلاح اقتصادي لقطاعها العمومي تتركز في تنفيذ سياسات مالية واقتصادية مشتركة، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في العمليات المذكورة. و من أهم الخطوات التي يجب على الدولة إجراؤها هي: تحديد مجالات عملها داخل القطاع العمومي، وفي نفس الوقت وجب عليها ترك مجالات أخرى للأفراد والمؤسسات الخاصة لتؤدي دورها في أجواء المنافسة وتحت رحمة قوى العرض و الطلب. ومن خلال تجارب العديد من الدول العربية التي يسيطر فيها القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية، وفي أعقاب تراجع أسعار البترول، برزت بعض السلبات المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية لمؤسسات هذا القطاع، ومن أهمها :

1. انخفاض العائد على رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الدولة في أغلب أنشطتها الاقتصادية .
 2. انخفاض معدلات النمو في إنتاجية الفرد و تناقص إجمالي إنتاج مؤسسات القطاع العام.
 3. ارتفاع معدلات التضخم ، و ما جاء في ركابه من اختلالات في موازين العرض والطلب مقابل تراكم المخزون من السلع مما يؤدي إلى حدوث كساد مع ركود في وقت ما .
 4. عدم استقرار التنظيم الإداري لمؤسسات الدولة .
 5. تضخم الأيدي العاملة في المؤسسات بأشكال غير طبيعية.
 6. ارتفاع حجم الديون الحكومية الخارجية المقترضة من المؤسسات المالية الدولية مع تضاعف نسبة خدمة هذه الديون و تزايد صعوبة جدولتها.
 7. استمرار ارتفاع تكاليف الانتاج، خاصة أسعار الأجهزة و المعدات المستوردة و قيم المواد الأولية و أجور الأيدي العاملة .
 8. تناقص السيولة النقدية و قلة الاهتمام بإجراءات التمويل و الاستثمار .
 9. ضعف علاقات التكامل الإنتاجي بين أغلبية مؤسسات القطاع العام .
- إن ارتفاع كفاءة القطاع الخاص، كان سببا لقيام هذا القطاع باستخدام الموارد البشرية والطبيعية استخداما رشيدا على أساس تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع التي تتنافس مع مثيلاتها المنتجة سواء كانت محلية أو أجنبية

2-2 : الخصوصية كحتمية ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي

ظهرت الخصوصية كأحدى أنجع الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العمومي و إعادة هيكليته لتحسين الأداء الاقتصادي و رفع كفاءة استخدام الموارد البشرية و الطبيعية و المالية و تحسين فعاليتها . و تتحقق الخصوصية من خلال الفكر الاقتصادي بتغيير صفة الاقتصاد الوطني بالتحوّل إلى القطاع الخاص و ذلك وفق أسلوبين اثنين هما :

1-2-2 : الخصوصية التلقائية

يسمح هذا النوع من الخصوصية بتشجيع القطاع الخاص و ذلك بدعمه بشكل يؤهله للقيام بأدواره في أحسن الظروف ، على أن لا تؤثر هذه العملية في طبيعة الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العمومي . ويعتمد هذا الأسلوب أساسا على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية لتشجيع مبادرات الأفراد و مؤسسات القطاع الخاص ، مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع و ذلك بترك الحرية لقوى السوق و تهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار و الإنتاج في مؤسساته المختلفة .

2-2-2 : الخصوصية الهيكلية

تتركز في تقليص دور القطاع العمومي ووزنه من خلال تحويل إدارة المؤسسات الإنتاجية إلى القطاع الخاص ، وبالتالي يندرج هذا الأسلوب بشكل واضح في سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في العديد من الدول النامية. وعادة ما يتطلب تنفيذ هذا الأسلوب فترة طويلة من الزمن ، تبدأ بالإجراءات التمهيديّة نفسها المتعلقة بتنفيذ الأسلوب الأول الذي تطرقنا إليه من قبل ، لتتبعها إجراءات هيكلية تستند إلى تصفية المؤسسات العامة التي يتبين عدم جدوى إصلاحها ليتم بيعها إلى القطاع الخاص ، أو حتى فصل ملكيتها عن إدارتها تمهيدا لضمان إدارة تلك المؤسسات على أسس اقتصادية كفؤة من دون أن تؤثر فيها الاعتبارات السياسية و الاجتماعية .

من أبرز التجارب العالمية لأسلوب الخصوصية الهيكلية الذي قامت به الحكومة العمالية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية من إجراءات التأميم على قطاع واسع، أدت إلى هيمنة قطاعها العام على كثير من الأنشطة الاقتصادية، كإنتاج الفحم والحديد والصلب و إدارة السكة الحديدية والموانئ و المواصلات السلكية واللاسلكية والنقل العمومي وتوليد الطاقة الكهربائية، وأقرّت النظام اللامركزي فيها بتولي القطاع الخاص إدارتها مقابل احتفاظ الدولة بملكية تلك الأنشطة وذلك بهدف رفع مستوى كفاءتها بصفة خاصة. لكن الإجراءات المذكورة لم تتوصل إلى النتائج المرجوة منها، مما زاد في سلبية الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية البريطانية، إلى أن تغيرت الحكومة وصعود حزب المحافظين إلى سدة الحكم في نهاية السبعينيات بزعامة مارغريت تاتشر التي تولّت منصب رئيسة الوزراء، حيث قامت بتنفيذ سياسة الخصوصية بشكل جيّد وناجح مع إلغاء المركزية ببيع تلك المؤسسات إلى القطاع الخاص استنادا إلى مبررات ترتكز على ضعف عائد رؤوس الأموال التي استثمرتها مؤسسات القطاع العام ، مقابل ضعف الإنتاجية و ارتفاع تكاليف الإنتاج و أسعار مختلف السلع المنتجة مع عدم اقتناع المجتمع

الاستهلاكي بجودة هذه السلع . عموماً، فإن الخصوصية من خلال كونها أسلوباً ووسيلة تنمية فعالة و ليست هدفاً أو غاية متوخاة ، فإنها تظهر في عدة صور و أشكال منها :

(أ) بيع المؤسسة العمومية بشكل كلي أو جزئي إلى القطاع الخاص و ذلك إما بطرح أسهمها و سندات في بورصة الأوراق المالية أو بإجراء عملية البيع بأسلوب المزاد العلني .

(ب) بيع نسبة معينة من الأصول المملوكة للمؤسسة العمومية و التي لم تقم في وقت سابق باستغلالها بشكل كامل إلى القطاع الخاص.

(ج) بيع نسبة معينة من الأسهم و السندات برأسمال المؤسسة العمومية إلى بعض عمالها أو أغليبتهم أو جميعهم من أجل أن يساهموا بشكل فعلي في الهيكل التنظيمي لها ، و يكون تملكهم لهذه الأسهم و السندات حافزاً لهم لتحسين إنتاج و جودة السلع التي ينتجونها و زيادة كمياتها لكي تستطيع منافسة السلع الأخرى الموجودة في السوق الداخلية أو الخارجية .

(د) في حالة عدم اللجوء إلى البيع وفق الصور الثلاث المذكورة آنفاً يتم تأجير المؤسسة العمومية ككل أو تأجير قسم منها إلى القطاع الخاص .

2-3 : توسيع قاعدة الملكية الخاصة (برنامج التوسيع)

بعد نجاح تطبيق قاعدة الملكية في البلدان المتقدمة بشكل ملحوظ ، لجأت بعض الدول العربية إلى اتباع النهج نفسه ، لذلك لا بد أن نتطرق في البداية إلى الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج ، ثم نتطرق إلى أهم النقاط السلبية التي يمكن أن تظهر عندما يراد تطبيقه في أي بلد بغض النظر عن شكل النظام الاقتصادي السائد فيه.

2-3-1 : أهداف برنامج توسيع الملكية

- لبرنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة في أية دولة أهدافاً تتدرج في العناصر الآتية :
- أ. إجراء عملية اصلاح تنظيمي يغطي كلا من الهياكل التنظيمية المختلفة الخاصة بنشاط المؤسسة العمومية مع المؤسسات الحكومية المسؤولة عن سياسات الاستثمار و السياسات النقدية و المالية.
 - ب. رفع كفاءة المؤسسات الخاصة من خلال تحقيق كمية كبيرة من المنتجات ، وبالتالي الوصول إلى تحقيق أقصى هامش ربح .
 - ج. تشجيع المنافسة حسب متطلبات اقتصاد السوق الذي تتوسع قاعدة الملكية الخاصة من خلاله ، وذلك عن طريق التخلص من جميع أشكال الاحتكار .
 - د. تركيز الضوء على نمو القطاع الخاص و دعم مؤسساته الإنتاجية باعتبار أن هذا القطاع تتوفر فيه عناصر الكفاءة الاقتصادية ، ويتم عادة تحقيق نمو مطرد في هذا القطاع من خلال مجالين ، المجال الأول يشتمل تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يتضمن إصدار القوانين و التشريعات و الحوافز المختلفة لعملية النمو في مختلف الأنشطة التابعة للقطاع الخاص . أما المجال الثاني فيتضمن السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة خلال فترة زمنية معينة و هذا بإشراك

القطاع الخاص في ملكية المؤسسة العمومية مع الحرص على التخلي التدريجي للدولة عن مجالات الأنشطة الاقتصادية .

- هـ. تنمية وتنشيط بورصة الأوراق المالية التي لم تكن سائدة في ظل سيطرة القطاع العام .
- و. خلق مناصب شغل ومجالات عمل جديدة ، حيث أنه من الأهداف الرئيسية لبرنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة هو إضافة فرص عمل جديدة و التخفيف قدر الإمكان من نسبة البطالة المنتشرة في فئات المجتمع بتخصصاتهم وخبراتهم في مختلف المجالات .

2-3-2 : نظرة عالمية شاملة لعملية تحويل الملكية

ظهرت الدلائل المؤيدة لتفوق المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة في مناطق عديدة من العالم ففي فرنسا مثلاً بدأت عمليات نقل الملكية العامة في نوفمبر 1986، شملت المؤسسات بيعا عاما لـ 50 % من أسهم «سان جوبال» وهي مجموعة لإنتاج الدجاج مملوكة للحكومة . وكانت الخطوة الأولى التي اتخذها رئيس الوزراء جاك شيراك آنذاك ، هي استبدال رؤساء أكثر من 12 بنكا و شركة مملوكة للدولة بأشخاص يتعاطفون مع القطاع الخاص مما أثار انتقادات حادة. وتم إلغاء ملكية الدولة على شركة التأمين assurance générale de France، و الشركة العامة للتركيبيات التلفونية .

إن نقل الملكيات العامة للقطاع الخاص يمكن أن تكون الخطوة المناسبة في الوقت المناسب لتحرير اقتصاديات الدول النامية من بطء النمو الذي أصاب الكثير منها لفترات طويلة ، و عليه نستطيع أن نستنتج بعض الاستنتاجات الواسعة من جهود نقل الملكية(11).

أ) إن نقل الملكية لا يتأتى بيسر ، إذ أن بيع الاستثمارات العامة قد يتعارض مع مصالح عناصر قوية و نافذة في المجتمع ، كما أن الخوف من المستثمرين الأجانب كثيرا ما يرسخ في ذهن بعض الحكومات، مما يجعل الشكوك تلقي بظلالها على بعض عناصر نقل الملكية الخاصة

ب) أن احتمالات نقل الملكية العامة إلى الخاصة تكون كبيرة في الدول التي لديها جهاز مالي يسهل نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص .

ج) أن نقل الملكية العامة يمضي قدما بسرعة أكثر عندما يعلن زعماء الدول النامية بوضوح التزامهم السياسي بالقيام بالإصلاح الاقتصادي .

د) حتى الدول المتقدمة ما تزال تقوم بتجارب حول تحويل الملكية ، فمثلا في بريطانيا تم تسليم 40 % من قطاعها العام إلى المؤسسات الخاصة خلال السنوات الماضية .

3-: طرق الخصوصية و مراحل تنفيذها في ظل النموذج الاقتصادي الحر

يعود سبب الرغبة في التحوّل إلى النتائج التي حققها النموذج الاقتصادي المخطط و التي لم تكن في المستوى المطلوب ، وان كان قد تحقق البعض منها خاصة فيما تعلّق بالبنية التحتية و إقامة بعض الصناعات التحويلية و تحسين مستوى المعيشة .

إن اتساع نطاق القطاع العام أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص و تضيق الخناق عليه في بعض الأحيان . ونتيجة لتراجع مستوى الأداء و الكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام ، أثر ذلك في النمو

الاقتصادي ، وبدأت الدعوة إلى الخصخصة في إطار تحوّل استراتيجية التنمية من النموذج الاقتصادي المخطط إلى النموذج الحر الذي يعتمد آلية السوق(12). وهكذا تبرز الخصخصة من خلال هذا التحول و الإصلاح الاقتصادي كأحدى السياسات التي يعتمد عليها في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق . وتختلف طبيعة القطاع العام عن طبيعة القطاع الخاص في عدد من الجوانب أهمها :

الأهداف : يهدف القطاع الخاص إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح ، في حين يلتزم القطاع العام بعدد من الأهداف ذات بعد اقتصادي واجتماعي وسياسي يصعب تحقيقها .

الإدارة : تكون الإدارة في القطاع الخاص واضحة المعالم و لها استقلاليتها الخاصة ، عكس القطاع العام .

المراقبة والتقييم: تكون هذه العملية في القطاع الخاص أكثر سهولة مما هي عليه في القطاع العام.

- إن مشاكل القطاع العام ليست ناتجة من خلل في تنظيمه أو في سيطرة الحكومة على تسيير أعماله بقدر ما هي نابعة من ظروف خارجية مفروضة عليه ، خاصة فيما يتعلق بسياسات التسعير و التمويل و التوظيف و الأجور . فالمطلوب هو توفير المناخ الملائم لكي يقوم القطاع العام بأدواره كما هو متوفر في القطاع الخاص ، بحيث تتخلص مؤسسات القطاع العام من القيود التي فرضتها عليها السياسة العامة ، مع محاولة تحقيق العبارات الاجتماعية التي تسعى إليها السياسة العامة .

تجدر الإشارة إلى أن الخصخصة بمفهومها الضيق تعني نقل ملكية أصول موجودة و ليست إضافة أصول منتجة جديدة تخلق فرصا للعمل ، أي هي عملية استبدال مالك عام بمالك خاص .

- يجب أن تتم عملية الخصخصة بشكل تدريجي ، أي توسيع فرص استثمارات القطاع الخاص الجديدة و التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة .

- تحتاج الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة في المرحلة الراهنة إلى استمرار دور الدولة كموجه عام لعملية التنمية الشاملة و ممارسة رقابتها للأداء و تحقيق العدالة الاجتماعية النسبية ، وبعبارة أخرى مطالبة الدولة بإقامة المشروعات الإنمائية الاستراتيجية ، ولا سيما تلك التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها. والسؤال الذي يمكن أن يطرح في مجال التخصيص أو الخصخصة هو: هل يمثل التحوّل من القطاع العام إلى القطاع الخاص وسيلة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي ظهرت في اقتصاديات العديد من الدول العربية، والمتمثلة في تدني وتراجع مستوى الأداء الاقتصادي في هذه الدول؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من فهم الخصخصة وما تتضمنه من مزايا وعيوب، ولا بد للإدارة الاقتصادية التي تنوي القيام بهذه العملية أن تولي أهمية خاصة لما قد ينجم عن أعمال الخصخصة وما يتطلبه إنجاز هذه المهمة، و توفير الإطار التشريعي و القانوني و النفسي ، وخلق الظروف المناسبة لها .

3-1 طرق و مراحل تنفيذ عملية الخصخصة

يرى بعض الاقتصاديين أن عملية تحويل مؤسسات القطاع العمومي إلى القطاع الخاص يحقق العديد من الإيجابيات تتمثل في تحرير القوى المنتجة من الضغوط الحكومية لجعل منها وسيلة للنهوض

بالاقتصاد الوطني، وتدعيم المنافسة كوسيلة لزيادة كميات الإنتاج وتحسين النوعية وزيادة جودة المنتجات الوطنية، وتوفير موارد للدولة، وتحقيق الأعباء الناتجة من تكاليف الإعانات التي تقدمها الدولة لمؤسسات القطاع العام. ومن بين الإيجابيات التي تحققها عملية الخصخصة يمكن أن نشير إلى :

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي .
 - ✓ تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة .
 - ✓ زيادة الادخار الوطني و الاستثمار تدريجيا نتيجة فتح أبواب الاستثمار أمام المدخرين ، فيخف ميلهم للاكتناز ليتحولوا إلى الاستثمار المنتج .
 - ✓ زيادة حجم الصادرات بسبب تحسن مستوى جودة المنتج و زيادة قدرته التنافسية .
 - ✓ زيادة فرص التوظيف (التشغيل) و تحسين مستوى الأجور .
 - ✓ تخفيض الحاجة إلى الديون الخارجية و المعونات .
- كما أن تحويل المشروعات العامة إلى الخواص من شأنه أن يؤدي إلى توسع و انتشار ملكية الأسهم في أوساط كثيرة من صغار المدخرين و المستثمرين ، وهذا يحقق عدالة أكبر و استقرارا اقتصاديا أفضل بين أوساط المجتمع. ولإثبات أن المؤسسات التابعة للقطاع الخاص أكثر كفاءة من المؤسسات العامة ، لجأ الاقتصاديون إلى عدد من المؤشرات و المقاربات منها على سبيل المثال في مؤسسات القطاع العام (13):

- ✓ المبيعات لكل موظف أقل .
 - ✓ الأرباح و الإنتاج المادي أقل .
 - ✓ تكاليف المبيعات عن كل دولار أعلى .
 - ✓ نفقات التشغيل بالإضافة إلى الأجور أعلى .
 - ✓ الضرائب التي يدفعها كل موظف أعلى .
 - ✓ المبيعات على كل دولار من الاستثمارات أقل .
 - ✓ الأرباح عن كل دولار من إجمالي الأصول أقل .
 - ✓ الأرباح عن كل دولار من المبيعات أقل .
 - ✓ المبيعات لكل موظف تنمو بمعدل أقل .
- عملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص ليست عملية سهلة، بل عملية معقدة وتحتاج إلى خبرة واسعة ، كما تحتاج إلى وقت لتنفيذها و تمر بعدة مراحل، حيث لا بد من توفر شروط أساسية لتنفيذها . ففيما يخص الشروط العامة فمن الضروري ضمان قيام منافسة حرة، حيث لا فائدة من تحويل شركة أو مؤسسة عمومية إلى مؤسسة خاصة محتكرة ، ولا بد من تنشيط السوق المالية في الدولة ، كما أن هناك شروطا خاصة تتعلق بطبيعة كل مشروع و خصائصه .

3-1-1 : طرق الخصخصة التي يمكن تطبيقها على القطاع العمومي الاقتصادي

(أ) الخصخصة عن طريق طرح أسهم للبيع

عن طريق البورصة ، حيث يتم تقييم الأسهم من قبل مكاتب الدراسات أو خبراء مختصين بعملية التقييم ، و ذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات ، كالقيمة الاسمية و القيمة الدفترية و قيمة الممتلكات و قيمة العائد المتوقع للأنشطة ، وبعد ذلك يتم بيع الأسهم إما عن طريق المزادة العلنية أو عن طريق استدراج طلب عروض.

(ب)

لخصوصة عن طريق بيع المؤسسة

يتم اللجوء إلى بيع أصول المؤسسات العامة اذا ما تعذر بيع الأسهم بسبب الوضعية المالية المتردية، أو في حال كبر حجم المؤسسة و انتشار فروعها أو تنوع أنشطتها بصفة تجعل التحكم في فيها صعبا على القطاع الخاص .

(ج)الخصوصة عن طريق فتح رأسمال المؤسسات العمومية

خاصة في حالة إجراء الإصلاح الاقتصادي في المؤسسة و إعادة تأهيل رأس المال بعد امتصاص الخسائر أو عن طريق فتح الاكتتاب في رأسمال المؤسسة للقطاع الخاص في حالة زيادة رأس المال . كما يمكن أن تحصل الخصوصية في حال تنازل مساهمة القطاع العمومي عن حق الأفضلية في الاكتتاب لصالح القطاع الخاص .

(د) الخصوصية عن طريق ما يسمى بالتصرف الإداري (الإيجار)

إلى جانب عملية بيع الأسهم و الأصول، هناك صيغة أخرى لإعادة الهيكلة في الاقتصاد الوطني و المتمثلة في تخلي المؤسسة الحكومية عن إدارة بعض فروعها أو نشاطها لصالح القطاع الخاص. وتتم العملية بتحويل وسائل الإنتاج إلى القطاع الخاص بطريقة الإيجار بموجب عقد يحدد الشروط و طريقة تقاسم الأرباح .

(هـ) الخصوصية عن طريق التصفية

تتم عملية تصفية المؤسسات العامة عند حدوث خسائر كبيرة وانعدام الجدوى في مواصلة النشاط الاقتصادي أو وجود منافسة شديدة أو في حالة عدم مقدرة المؤسسة على الصمود مع ظروف السوق المستجدة. و تتم التصفية عادة وفقا للأنظمة و القوانين النافذة ، ويتم بمقتضى ذلك إيقاف نشاط المؤسسة ما عجا الأمور العالقة، وتسريح العمال جميعهم ثم عرض الأصول للبيع باتباع إجراءات التقييم و الإعلان و البيع بحسب القوانين .

3-1-2 : مراحل تنفيذ عملية الخصوصية

المرحلة الأولى: هي تصنيف المؤسسات العامة بحسب مستوى الأداء الاقتصادي و المالي . وبناء على ذلك يتم تصنيفها إلى ثلاث فئات ، فئة ممتازة ، فئة متوسطة، و فئة ضعيفة الأداء . ويساعد هذا التصنيف على اختيار

المؤسسات التي تبدأ بها عملية الخصخصة، حيث يوصي عادة بالبداية بالمؤسسات الممتازة ثم المتوسطة فالضعيفة .

المرحلة الثانية : هي إعادة هيكلة المؤسسات المزمع تخصيصها. وهذه من أهم العمليات، خاصة أنها تتضمن:

✓ إصلاح البيئة التشريعية المحيطة بالمؤسسة و إتاحة الفرصة لها لإصلاح نظامها الداخلي واختياره بما يتلاءم و التعامل مع أحوال السوق و البيئة التشريعية ، كما تتضمن تقوية ودعم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة *audit interne* .

✓ اختيار الإدارة المناسبة، إذا كان من المستحب الإبقاء على الطاقم الإداري القديم أم يجب استبدالهم بمديرين متخصصين ؟ حيث يظهر من الأفضل كلما سمحت الظروف اللجوء إلى مديرين متخصصين ، وعدم الاعتماد على الإدارة الحالية إلا في حالة الظروف القصوى .

✓ إعادة الهيكلة المالية خاصة في المؤسسات المثقلة بالديون و التي يجب إعادة هيكلتها ماليا ، بحيث يبقى من رأسمالها جزء قابل للاستغلال عندما تنتقل ملكيتها إلى القطاع الخاص .

✓ معالجة قضية العمالة الزائدة و كيفية تسريحها قبل نقل الملكية و ذلك عن طريق الأساليب المتاحة في هذا المجال ، منها إعطاء مكافآت مغرية لترك الخدمة طوعا ، وتمليك العمال نسبة معقولة من أسهم المؤسسة.

المرحلة الثالثة : هي التقييم ، و تعتبر وسائل التقييم المستتبطة من التحليل المالي استرشادية في المقام الأول ، إذ أن السوق يجب أن يكون المحك الأساسي و الفاصل النهائي في هذه القضية ، و من الأفضل في هذه المرحلة الحساسة من عملية الخصخصة الحرص أولا على البدء ببيع جزء من الأسهم في السوق لجس نبضها و لإعطائها فرصة للتكيف مع الظروف الجديدة الناتجة عن بيع المؤسسات العمومية ، لذلك لا بد من الاعتماد على السوق مع إعطائها فرصة للتكيف و التأقلم .

المرحلة الرابعة : هي نقل الملكية و التي تتم بأساليب مختلفة منها المنح ، و العطاءات ، والمزادات ، و البيع من خلال البورصة . كما يجب أن يراعى عند الانتقاء مدى اتسام تلك الأساليب بالشفافية و عدم تعرضها للتواطؤ ، وقدرتها على توسيع قاعدة المستفيدين من تحويل الملكية و إتاحة الفرصة للمؤسسة و استمرارها (14) .

3-2 الهيئات التي تقوم بعمليات الخصخصة

من القضايا المهمة المتعلقة بعملية التخصيص موضوع إدارة هذه العملية وسرعة و مجال تنفيذها ، ومن المفضل أن يقوم بإدارة عملية الخصخصة جهاز مركزي ذو كفاءة عالية ، تكون له المرونة والاستقلالية اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة على أن يقوم بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة، كما يجب أن تتسم عملياته بالشفافية و المسؤولية . و في مجال إدارة عملية الخصخصة في البلدان العربية، « نجد أن كلا من الجزائر و مصر و المغرب قد أنشأت جهازا متخصصا و مستقلا لهذا الغرض على هيئة وزارة، بينما اكتفت تونس بوحدة مستقلة تابعة لرئيس الوزراء. و يتعامل ذلك الجهاز مع مؤسسات قطاع

الأعمال العام بأسلوبين: الأول، كما في مصر و الجزائر أين يتم التعامل بصورة مباشرة من خلال شبكة من الشركات القابضة التي تملك بدورها شركات القطاع العام مباشرة . ويبدو أن كبر حجم الاقتصاد الوطني و اختصاص القطاع العام بالنصيب الأكبر منه، هو السبب وراء تبني الأسلوب الأول . و تجدر الإشارة أن أسلوب الشركات القابضة له ميزات خاصة مع كبر حجم القطاع العام، وتعدد و تنوع مؤسساته ، مما يستدعي حصر أصول الشركات و تنظيمها وترتيبها، إلا أنه لا بد من الحذر من أن يتركز اهتمام الشركات القابضة على المحافظة على وجودها، وبذلك قد تصبح ظاهرة من ظواهر القصور الذاتي و عائق من عوائق الخصخصة. بينما يتيح الأسلوب الثاني لجهاز التخصيص التركيز على عملية تحويل الملكية ، بالإضافة إلى تميزه بالبساطة .»

3-2-1 الخصخصة والأسواق المالية

تلعب البورصة دورا هاما في عملية الخصخصة وإلى التحول إلى اقتصاد السوق التي تقوم بها بعض الحكومات، ويبدو هذا الدور من خلال المهام التي تقوم بها الأسواق المالية خلال مرحلة التحول، نذكر منها :

- ✓ القيام بتوجيه رؤوس الأموال للتوظيف في المؤسسات التي ستتحول إلى القطاع الخاص، وهي بذلك تؤمن مصادر تمويل للمؤسسات العمومية .
- ✓ إمكانية قيام الأسواق المالية باستمرار بتوظيف الموارد بصورة فاعلة و مشاركة المستثمرين الأجانب في العوائد و الأخطار المتعلقة باستثمار .
- ✓ تؤمن الأسواق المالية الظروف المناسبة لعرض الأسهم و اكتتاب الجمهور فيها مع إمكانية تحديد سقف الاكتتاب

3-2-2 الصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ الخصخصة

أثارت سياسة خصخصة المؤسسات العمومية في العشرية الأخيرة اهتماما منقطع النظير، فمعظم حكومات دول العالم أخذت على عاتقها مهمة إنجاز برامج طموحة بهدف نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، بحيث تندرج هذه العملية في إطار أوسع ، الهدف منه هو إعادة التوازن بين هذين القطاعين فهي تتيح فتح مرحلة جديدة يتحول على إثرها النظام الاقتصادي إلى أحد نماذج اقتصاد السوق. تواجه عملية الخصخصة عددا من الصعوبات أهمها :

1. عدم توفر الموارد المالية الضرورية للمؤسسات المعروضة لعملية الخصخصة ، حيث تعاني المؤسسات عجزا ماليا كبيرا .
2. يؤدي تسريح العمال من المؤسسات التي سيتم خصصتها إلى زيادة مشكلة البطالة مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية سيئة .
3. قلة إقبال القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية التي تم التخلي عنها من قبل القطاع العام ، و ذلك بسبب حجم المؤسسات الذي يتطلب أموالا كثيرة لإعادة تشغيلها في ظروف طبيعية .
4. نقص الخبرات الكافية في بعض الحالات لتشغيل مثل هذه المؤسسات .

بالإضافة إلى هذا كله لم تبلغ برامج الخصخصة أهدافها كاملة إلى يومنا هذا على الصعيدين المالي و الاقتصادي في البلدان النامية ، حيث كانت هناك معارضة قوية حول برنامج الاستغناء عن أغلبية العاملين المسرحين من المؤسسات العمومية التي شملتها عملية الخصخصة و إعادة الهيكلة فضلا عن وجود تفاوت في درجة قبول و تبني عملية الخصخصة و مراحل تنفيذها .

شرع في تنفيذ عملية الخصخصة بوتيرة أبطأ مما كان يجب ، وإذا نظرنا إلى الظروف المحيطة بعملية الخصخصة ترى الكثير من الدول أن هناك عددا من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تستوجب الحرص و التأني في هذا المجال. ومن هذه المعطيات نجد القضايا التي تتعلق بالفائض في العمالة، وإعادة هيكلة القطاع العام، بالإضافة إلى اهتمام جانب كبير من أوساط المجتمع بآثار الخصخصة على الأحوال الاجتماعية في المستقبل. فتجربة ماليزيا في الخصخصة يعكس تماما طول المدة التي استغرقتها المراحل الإعدادية . فالبرنامج الماليزي لم يشرع في إنجازه إلا في سنة 1990 في حين استهلّت دراسته في مطلع الثمانينيات و اعتبار إنجازه من الأولويات الرسمية، غير أن البرنامج هذا لم يدرج في النشيرة المسماة privatization on guidelines إلا في سنة 1985، واعتبر من جديد هدفا ذا أولوية خلال وضع مخطط الخصخصة في شهر ديسمبر 1990 . ويفسر هذا البطء بالعمل الهام المتمثل في جمع المعطيات الاقتصادية والمالية المتعلقة بما يقارب ألف مؤسسة عمومية، وبالتنظيم المفصل لإجراء عملية الخصخصة. وأسند هذا العمل إلى كل من الهيئة المسماة central economic planing unit و information collection unit .

يتحقق عادة إصلاح نمط سير الاقتصاديات المختلطة بالتوازي مع ضغوط سياسية(15) واجتماعية هامة، تحاول الحكومات السيطرة عليها و تتضرر الطبقات المتوسطة و ما دونها من إلغاء الاعتمادات المخصصة للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك و من تقليص عدد المستخدمين في الإدارة و المؤسسات العمومية ، بينما تنهار القدرة الشرائية حتى بالنسبة للموظفين السامين من جراء تراجع تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد، ويخشى المشترون الخواص زوال فضاء العقود العمومية المربح و الأوضاع اللاتنافسية المنعدمة، وبإمكان هذه المجموعات الاجتماعية المهددة بالإفلاس التوجه الشعبي التقليدي(16) .

4- الآليات و الأدوات المعتمدة عند التحول إلى اقتصاد السوق

تقوم سياسة التكيف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية و تكاد تفرضها على الدول النامية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، تقوم على أساس انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية و ترك قوى السوق تعمل عملها ، وتخفيف القيود و العوائق الاقتصادية و الاجتماعية ، خصوصا ما تعلق منها بتشريعات العمل و الضمانات الاجتماعية و الأعباء الضريبية التي ترى من سياسات التكيف أنها تحول دون التخصيص الأمثل للموارد .

4-1 آليات السوق و إمكانية تطبيقها

يقوم السوق على عدة فرضيات معروفة في الاقتصاد السياسي و تتمثل في :

✓ وجود اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، والتخصيص و تقسيم العمل ، والتبادل السلعي على نطاق واسع .

✓ يسمح هذا الاقتصاد بحرية التملك و العمل والإنتاج والتبادل والتوزيع من خلال مؤسساته القائمة و تنظيماته و القوانين و التشريعات .

✓ يستند مفهوم السوق إلى مبدأ كمال الأسواق وهو ما يعني سيادة الحالة الطبيعية للسوق ، وهي المنافسة الكاملة كشرط أساسي حتى تعمل آلياته بكفاءة .

✓ إتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات المناسبة بكل حرية .

فكل هذه الفرضيات تعزى إلى النظرية الكلاسيكية والتي على أساسها قدمت تصورا حول عمل السوق و آلياته و المتمثلة في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج الفرد و المستهلك الفرد، وفي كيفية تفاعل قوى العرض و الطلب من أجل الوصول إلى الأسعار التوازنية على مستوى السلعة في السوق(17)

ووجدت النظرية النيوكلاسيكية أن في سعي المنتجين إلى تحقيق أعلى ربح ممكن، وسعي المستهلكين إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانيات المتاحة ، يمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد و أفضل توزيع لعائد العملية الإنتاجية ، وهو ما يسمى بعمل اليد الخفية في اقتصاد السوق .

4-1-1: الاختلالات الهيكلية التي تحول دون قيام السوق

لا شك أن هناك العديد من الاختلالات التي تحول دون قيام السوق على غرار ما هو موجود في الدول النامية ، و من جملة هذه الاختلالات يمكن أن نشير إلى:

✓ عدم كفاية الإنتاج المحلي لهذه الدول و ذلك للوفاء بالاحتياجات الخاصة للمجتمع، خاصة إذا ما لحظنا نسبة النمو السكاني الكبيرة و المتزايدة.

✓ الطابع الغالب على السوق في الدول النامية هو الاحتكار و الذي يأخذ مظاهر متعددة أهمها:

- احتكار القطاع العمومي لكثير من المنتجات و نشاط الاستيراد .
 - ارتباط حركة التجارة الخارجية بالأسواق العالمية الاحتكارية (الحبوب، النفط، ...) .
 - احتكار بعض المؤسسات الخاصة لوكالة الواردات الأجنبية و خاصة في مجال السلع الغذائية.
- ✓ تعاني بعض مؤسسات السوق من تشوهات كالضعف في سوق الأوراق المالية، وغموض القوانين الناظمة لعمل السوق و تضاربها أحيانا (قوانين التجارة، الضرائب، و تنظيم البنوك و الأسعار).
- ✓ تعرض الأسعار في معظم دول العالم الثالث لتشوهات من خلال الفرق بين الأسعار الفعلية والأسعار الحقيقية التي كان من الممكن أن تسود في ظروف السوق الطبيعية. و يظل المصدر الرئيسي لتشوهات الأسعار هو تدخل الدولة في تحديد الأسعار سواء من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج أو من خلال السيطرة المتمثلة في احتكار أنشطة معينة كالسويق و التوزيع، أو من خلال توظيف أدوات السياسة النقدية و السياسة المالية.

4-1-2 : تشوّه الهياكل السوقية و السياسات الاقتصادية

توصلت المدرسة الليبرالية إلى أن الخلل الهيكلي داخليا و خارجيا يعود في الأساس إلى تشوّه نظام الأسعار والدخل القومي المفرط في عمل الأسواق الحرة، حيث أن تحرير سعر العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية سيؤدي إلى سوء في تخصيص الموارد و تسجيل عجوزات كبيرة في الموازين الحكومية. وقد تصاعد الهجوم على كل من السياسة السعرية المطبقة والمتمثلة في الإعانات السعرية، وعلى دخول القطاع العمومي في مختلف الأنشطة الإنتاجية. وعلى ذلك فرضت سياسة التكيف على الدول النامية والتي تركز على إطلاق قوى السوق وانسحاب القطاع العمومي من الأنشطة الإنتاجية.

خلاصة

تقوم عملية الخصخصة على دعوة الدولة إلى التخلي عن القطاع العام المنتج للسلع و الخدمات إلى القطاع الخاص، و بذلك تشكل أحد المكونات الرئيسية لسياسة التحرير الاقتصادية التي أخذت تتجاثر العالم في السنوات الأخيرة، مقدمة نفسها على أنها العلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، وانتهاء بوضع حد للاختلالات المالية والاقتصادية مرورا بتوسيع قاعدة المشاركة في الثروة و الدخل الوطني.

الشيء الذي يجب ملاحظته والظاهر بجلاء هو الاختلاف الجوهرى في طريق الانتقال إلى الليبرالية بين الدول الصناعية و الدول النامية. فعندما يحصل التحول في مجموعة الدول الأولى بفعل الأزمات الاقتصادية وتفاعلاتها الداخلية، يبدو أن هذا التحول بدء يأخذ مجراه في الدول النامية متأثرا بالسياسات الخارجية بشكل رئيسي، وتحديدًا من خلال السياسات التي رسمت ملامحها هيئات دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذا بحكم الأزمة التي تعانيها هذه الدول. و هكذا نلاحظ أن حركة الخصخصة في الدول النامية إنما تأتي عموما كجزء أساسي من برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي تقترحها الهيئتين الدوليتين السابقتي الذكر على هذه الدول. لكن الخصخصة ليست إجراء بسيطاً، وتقييمها كتجربة ميدانية يبدو في غاية التعقيد، ليس فقط بسبب حداتها، بل وكذلك بسبب ما تطرحه من مسائل كثيرة متداخلة نظريا وعمليا. فالنتائج التي يمكن أن تسفر عنها الخصخصة ترتبط إلى حد بعيد بما يجب أن يسبقها من إجراءات قانونية مهيّدة تبدأ بتشخيص دقيق لأوضاع القطاع العام وعلاقته بأوضاع الاقتصاد الوطني ككل، لتنتهي بإعادة هيكلة وحدات الإنتاج المتعثرة في هذا القطاع .

المراجع

(1) Tremblay.R « analyse macroéconomique : principe de fonctionnement d'une économie de marché » paris, 1978 p 48.

(2) إسماعيل صبري عبد الله « الصندوق و آليات السوق » المستقبل العربي ، العدد 137 بيروت 1999 ص 137 .

- (3) رمزي زكي « الاقتصاد العربي تحت الحصار » ط1 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1989 ص 91 .
- (4) مصطفى محمد عبد الله « التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية » بيروت ص 31 .
- (5) رفعت نقوشة « قراءة في استراتيجية حركة الخصخصة » مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت 1992 ص 151 .
- (6) ماري شاردي « تطور القطاع الخاص » مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي ، مارس 1988 ص 29 .
- (7) اسماعيل صبري عبد الله مرجع سابق ص 80 .
- (8) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ص 30 .
- (9) البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم » واشنطن د.د.ي.س.البنك 1984 ص 17 .
- (10) H. Benissad, op.cit, p 51 .
- (11) ستيف هانكي « تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص و التنمية الاقتصادية » دار الشروق 1990 ص 61 .
- (12) جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية ، سلسلة بحوث و مناقشات ورش عمل - العدد 1 صندوق النقد العربي ، أبوظبي 1995 ص 4 .
- (13) ستيف هانكي ، مرجع سابق ، ص 54 .
- (14) جهود ومعوقات التخصيص في البلدان العربية ... ، مرجع سابق ، ص 25 .
- (15) Olivier Bouim « la privatisation dans les pays en voie de développement » OCDE France 1992 p22 .
- (16) Rafindin Ahmed « étude de l'économie mondiale : tendance et politiques économiques actuelles dans le monde » nation unies 1999 p 59 .
- (17) حافظ .ع سياسات التكيف و آليات السوق : دراسة حالة الاقتصاد المصري ، ص 6 .
- (18) سعيد النجار " التصحيح و التنمية في البلدان العربية " موجز الندوة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1998 ، ص 23 .